القدس وإعادة هياكل التفاوض

دراسة من منظور النظريات الحاكمة للتفاوض الدولى

بقلم الدكتور

حسن وجيه (*)

إنه وبقرار من الكونجرس الأمريكى الأخير بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس تتفجر قضية القدس ومعطياتها مرة أخرى لتخرج من إطار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الراهنة لتعود كما كانت وستكون - إلى أن تحسم - قضية صراعية مركبة وممتدة بين العالم الإسلامى من ناحية والصهيونية والغرب من الناحية الأخرى .

وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين ، نتناول فى القسم الأول تحديد نوع التفاوض الذى نحن بصدده بخصوص إدارة هذه المركبة وهو ما يسمى فى أدبيات التفاوض بتفاوض إعادة هياكل التفاوض (Negotiation of redistribution) وهنا نسلط الضوء على مباريات إعادة هياكل التفاوض فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى والتى يبادر بممارستها أساسا الجانب الإسرائيلى ورد الفعل العربى تجاه هذه الممارسة كما هو وكما ينبغى أن يكون مستقبلا .

أما القسم الثانى فنعرض من خلاله وبشكل موجز لطبيعة النظريات الحاكمة للحوار والتفاوض الدولى فى هذه الفترة من تاريخ العالم التى تتسم بسيولة ومتغيرات هائلة - وهو الأمر الذى يرصد له كاتب هذه السطور دراسة تفصيلية أخرى - ولكننا سنحاول وبإيجاز فى إطار هذه الدراسة أن نركز الضوء على أهم النظريات الراهنة التى يتم التحريض على صلاحيتها وانتهاجها والترويج لها لصالح أجندات ترسيخ الهيمنة على مقدرات الأمة العربية والإسلامية .

(*) كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر .

القسم الأول

القدس ومباريات إعادة هياكل التفاوض

إحدى مباريات إدارة الصراع الممتد الراهنة فى منطقتنا على وجه الخصوص هى مباراة تعتمد على بنوك البيانات - المعلومات الدقيقة الخاصة بقوة فعل ما يتم رصده فى علاقة الأطراف ورد الفعل تجاهه على مدى الصراع ، وهو الأمر الذى يعطى مؤشرا بالتحرك فى اتجاه ما من عدمه وبصفة مستمرة فى محاولة لسعى الأطراف لتحقيق أجندتها الاستراتيجية وهذه المباراة تمارس من الأطراف بنسب مختلفة حسب الأهداف الاستراتيجية لكل طرف وتستخدم بكثافة وبشكل خاص عندما يكون نوع التفاوض الذى يريد ممارسته طرف ما هو من قبيل محاولة إعادة هيكلة المواقف التفاوضية وإدخال شكل جديد أو أشكال جديدة عليه أو تغيرها بشكل رئيسى وهو ذلك النوع الذى قد تمارس معه القوة المسلحة واستراتيجيات الإكراه والإجبار فى العملية التفاوضية .. أى فى إطار شكل من أشكال فرض الإرادة التى يسعى طرف فيها لتحقيق أهدافه على حساب الآخرين .

والفرق الأساسى فى منطلقات استخدام الطرفين العربى والإسرائيلى لهذا النوع من التفاوض على مدى الصراع هو فرق كبير وجوهرى ، فلقد استخدمته إسرائيل منذ زرعها فى المنطقة لتحقق حلم إسرائيل الكبرى والتوسع على حساب العرب وأرضهم ومقدساتهم .

ولقد مارست مصر والدول العربية هذا النوع من التفاوض فى عدة مواقف حاسمة من تاريخ الصراع ولكن من منطلق الحقوق المشروعة وكانت البداية القريبة وبعد إحباط مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر تتمثل فى حرب رمضان أكتوبر ١٩٧٣م حيث حطمنا نظرية الأمن الإسرائيلية ونظرية أن تفرض علينا إسرائيل الأمر الواقع وأن تجبرنا على التسليم به .

نعم .. لقد كان التحرك فى ذلك الوقت يدخل فى إطار ممارسة مفهوم التفاوض من أجل إعادة هيكلة الموقف التفاوضى برمته ، وإن كان ضد رغبة الوفاق الدولى فى ذلك الوقت .. ولكنه كان فى إطار الشرعية الدولية واسترداد الحقوق المشروعة .

لقد نجحنا فى ممارسة هذا النوع الخاص من التفاوض فى ذلك الوقت وكذلك فيما تلى عام ١٩٧٣م من أحداث هامة حيث نجحت الدبلوماسية المصرية فى ما يلى :

١ - اعادة هيكلة الموقف العربى حيث تم الخروج من مأزق محاولة عزل مصر عن وطنها العربى وعودتها لقيادة الصف العربى وتجنب مزيد من الكوارث إذا ما كان لهذا الوضع الشاذ أن يستمر .. واليوم تتمسك مصر وبثبات وحكمة بمواقف عديدة فى مجابهة تتعرض فيها لصنوف عديدة من الضغوط الهدف منها مزيد من تمزق الوطن العربى والعلاقات العربية .

٢ - اعادة هيكلة المواقف فى العلاقات مع الغرب خاصة وإن أهداف الخصوم كانت ولا تزال هى تمزيق أى علاقة قوية بين مصر والعالم العربى والغرب .

نجحت الدبلوماسية المصرية فى تحويل « الرفض العربى » لعملية السلام إلى اللحاق بمسيرة السلام من منطلق الإيمان بأن مسيرة السلام العادل هى أنسب الطرق لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ولكنها ما لبثت أن واجهت ما عرف بالرفض الإسرائيلى الصريح فيما قبل والمقنع اليوم للسلام « العادل » وهو الأمر الذى لاتزال فى مواجهة ساخنة معه وهو الذى تجلى بوضوح ومنذ بداية عملية السلام فى أعمال استفزازية للغاية من قبيل ممارسة تفاوض إعادة هيكلة المواقف بما يتمشى مع أجندة عدوانية على الشرعية والحقوق وتتجسد فيما يلى :

١ - تهويد القدس إلى أن أصبحت مساحة المدينة اليوم ٧٠ ك.م بعد أن كانت ٦,٥ ك.م وبها ٦٠ ألف يهودى و ١٥ مستوطنة و ٣٠ ألف وحدة سكنية لليهود مقابل ٥٥٥ للفلسطينيين .

٢ - مجزرة الحرم الإبراهيمى .

٣ - غزو لبنان فى يوليو ١٩٩٣م إلى ما شابه ذلك من أفعال مشابهة بعد الإعلان عن بداية « مسيرة السلام » أما اليوم فنحن بصدد مصادرة جديدة من قبل إسرائيل لـ ٥٣ هتكار من أراضى القدس . مع قرار فيتو أمريكى لإصدار قرار إدانة من مجلس الأمن (ليضاف إلى حوالى ٤٠ قراراً أصدرت ضد إسرائيل ولم تنفذ) مع تقديم مشروع قرار من الجمهوريين بنقل السفارة الأمريكية للقدس ... كل ذلك قد أحدث ردود فعل عديدة منها ما هو داخل إسرائيل ومنها على الصعيد العربى الإسلامى ومنها على الصعيد الدولى .

ولقد كان نتيجة محصلة ردود الفعل هذه « تجميد » قرار المصادرة الإسرئيلية وقد يبدو للمحلل أن هذا « التجميد » هو نوع من التراجع الإسرائيلى وهو كذلك فى شكله .. إلا أنه قد يكون - وهذا هو التفسير الأقوى - محاولة لامتصاص ردود الفعل ثم معاودة إعادة هيكلة الموقف التفاوضى برمته فيما يتعلق بوضع القدس وتهويدها تماماً وكذلك بالشكل النهائى لعملية السلام ككل .

إن ما يحدث اليوم لهو وبلا شك نتيجة لخلل قائم فى ميزان القوى وأن عناصر التوجيه لإعادة هيكلة الموقف التفاوضى لصالح أجندة إسرائيل العدوانية وإفراغ السلام الإيجابى من جوهره باتت تتمثل فى العناصر التالية :

١ - انفراد إسرائيل بالقوة النووية .

٢ - إحكام القبضة على مقدرات صنع القرار الأمريكى وبشكل صارخ بعد أن أصبح فى صالح الخط الصهيونى الراعى لصالح إسرائيل وليس لعملية السلام ووجود ضعف كبير فى صفوف الخط الأمريكى الآخر والمجابه له فى الإدارة الأمريكية .

وللتدليل على ذلك لا يوجد أقوى من مثال تقلب وضع ومواقف سنتور مثل بوب دول الذى كان حليفاً للعرب وبمفردات السياسية الأمريكية ومعادياً لإسرائيل كما ورد فى مقال التايم الأخير بعنوان « تحرك غير دبلوماسى » حيث وصف موقف دول بأنه يمثل صورة صارخة لبيع المواقف وتغييرها ١٨٠ درجة .. فهو المؤيد سابقاً للعرب والمقدم حالياً بمشروع قرار لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى « القدس » عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية (التايم ١٩٩٥/٥/٢٢م) .

٣ - إن من العناصر التى ساهمت فى إضافة قوة كبيرة للغاية لعناصر إعادة هيكلة المواقف التفاوضية لصالح المنطلقات العدوانية الإسرائيلية هو الخصم المضاعف من قوة العرب بالزج بهم فى معركتين لا طائل منهما - وقبولهم المخزى بهذا « الزج » وذلك على حدودهم الشرقية حيث كانت المعركة الأولى متمثلة فى الحرب الإيرانية العراقية والثانية أم « الكوارث » بعد غزو العراق للكويت ١٩٩٠م .

إن ما نخلص إليه فى سياق أزمة القدس الأخيرة هو وبالرغم من الخلل القائم إلا أنه قد أ,ضح أموراً هامة مثل :

١ - أن رد الفعل على المستوى الرسمى العربى وعلى مستوى الشارع العربى الإسلامى كان قوياً وخلق شعوراً لدى كل من إسرائيل وأمريكا بسوء تقديراتهم لهذا الوضع .

٢ - أن العرب وحينما ذهبوا لمجلس الأمن لإدانة القرار الإسرائيلى بضم أرض جديدة فى القدس وعلى حد وصف المصادر الإسرائيلية قد دفع إسرائيل للتشدد وعقاب التمرد العربى بالإصرار على الموقف وحث الأمريكيين على استخدام الفيتو .. إلا أن الطرف العربى لم ينته به المطاف عند ذلك وأعلن عن عقد قمة كان مقررا أنها سترد على الفيتو وعلى القرار الإسرائيلى بشكل آخر وربما كانت ستصل إلى تجميد المفاوضات .

٣ - أن الصراع داخل إسرائيل معقد وغير أخلاقى وأن إسرائيل قررت التراجع لحسابات داخلية لها مغزاها لمدير الصراع العربى .. كما أنها حسبت مجموع ردود الأفعال فتراجعت وأفقدت أمريكا مصداقيتها .

٤ - أن إسرائيل والتى يتباهى رئيس وزرائها بحجم وعدد الدول العربية التى أصبح لها علاقة مع إسرائيل تعى جيداً - ورغم الغطرسة - التى تمارس وتبدو معها أنها لا تعبأ بالسلام - أن تدمير عملية السلام وفشلها سيأتى بخسارة بالغة على إسرائيل والتى حذر بيريز وزير خارجيتها آنذاك من كارثة أن تفقد إسرائيل فرصة اغتنام السلام المتاحة ، وإعاقة سيناريوهات « اعادة هيكلة المواقف التفاوضية » لصالح أجندة التوسع الإسرائيلى من ناحية أو عناصر قيامنا نحن بتشكيل هياكل التفاوض المبنية على احترام جوهر السلام العادل وإجبار إسرائيل عليه حتى نسترد حقوقنا الشرعية من خلاله خاصة فيما يتعلق بالقدس ... أصبح ولا ينبغى أن يتمثل فى حجم ردود أفعالنا ، مهما كانت قوية .

فردود الأفعال لها قوة محدودة مهما بلغت ولا تتمشى مع مبادئ وقواعد نوع التفاوض الذى نحن بصدده فى مباراة إدارة الصراع الراهنة والممتدة ... فهو ليس « تفاوض التمديد الأوتوماتيكى والتنفيذ لقرارات مجلس الأمن ... » وهو ليس « تفاوض التطبيع » وهو ليس تفاوض « إحداث آثار مرحلة وقتية » وبالطبع ليس هو تفاوض استكشاف » .

هو إذن ليس أى نوع من هذه الأنواع ، ومن الخطأ الجسيم أن نفتقد التوجه والتعامل مع نوع التفاوض الذى فرض نفسه وهو نوع « إعادة هيكلة المواقف ذاتها » والذى ذكرنا حيثياته ومعطياته ومتطلباته فهو إذن هذا النوع الذى لا يجدى معه الانشغال بالأنواع الأخرى أو انفعال البعض المحاصر فكرياً وجغرافياً بمعطيات نظرية ليس لها علاقة بالمواقع .

إن الأمر يكمن فى قدرات التفاوض من أجل اعادة هيكلة المواقف التفاوضية والمبادأة لصالح أجندة السلام العادل وإحباط الأجندة التى تستنتج حقوقنا المشروعة وهو الأمر الذى يستلزم المزيد من حشد كافة الطاقات العربية والإسلامية بهدف الفعل الإيجابى والفعال لتعظيم القدرة على التحرك بروح الفريق داخلياً وخارجياً ، وهذ يتطلب ما هو أبعد من فكر التوصيات والأفعال والمناشدة والغضب والإدانة والاندهاش وإلى ما شابه ذلك من أفعال لن تجدى ، بل العمل على توظيف مداخل تفاعل تقنية عددية ومناسبة على كافة أصعدة تعظيم القدرات الفعلية والمؤثرة واللازمة لصياغة هياكل التفاوض التى تتيح تنفيذ مطلب السلام العادل .. على الصعيدين الدولى والداخلى .

وهذا النوع من العمل هو الذى نسعى إليه وهو لا يزال بحاجة إلى جهود أعظم فى ممارستنا على صعيد العمل الجماعى العربى الإسلامى على وجه الخصوص فهو الأمر الذى أصبح لا غنى عنه خاصة فى ظل الأوضاع غير المتكافئة التى تشهدها ساحة الصراع وفى ظل منطلقات حضارية عميقة الجذور يفرضها نظام قيمنا الأصيل .

نحن نمثل حضارة تنطلق من فكر إنسانى يؤمن بالكرامة والمنعة والعزة ورد كيد المعتدين وكذلك بأخوة البشر وإفشاء السلم والتعايش الإيجابى مع الآخر وعدم جواز نفيه .

أو بتعبير آخر .. نحن ننطلق ثقافياً وحضارياً وطبقاً لنظام قيمنا الأصيل من منطلق المباراة غير الصفرية وعلينا أن نفرض معطياتها للصالح الإنسانى ولكن تكمن المشكلة فى أنه من المتعين علينا أن نستخدمها فى إدارة صراع شرس تؤمن أطرافه الأخرى بمنطلقات المباراة الصفرية واستباحة حقوقنا الشرعية .

ولكن هذا هو قدرنا وهذه هى المعادلات التى ينبغى أن نتعامل معها بكل ما نملك من طاقات وأسلوب عمل مبتكر لا يعرف اليأس على كافة الأصعدة . والله هو الغالب وهو المستعان سبحانه .

القسم الثانى

النظريات الحاكمة للحوار والتفاوض الدولى

من الأمور الحيوية لإدارة أى صراع فى ظل تعقيدات الظروف الراهنة التى يمر بها العالم أن نحاول القيام برصد علمى دقيق لتلك النظريات الشائعة والرئيسية على ساحة التفاعلات الدولية والتى إما أن يتم الترويج لها لتبرير سياسات .. أى هناك سياسات تكتب وتروج لها نظريات وهناك نظريات تخرج إلى حيز الوجود من تلقاء ذاتها نتيجة الممارسات والحاجات الفعلية المجردة وأحياناً ما يختلط الأمر بين الاثنين .. وعموما فإن الشاغل الرئيسى لمراكز صناعة القرار وإدارة الأزمات فى الوقت الراهن فى اطار هذا ، النظام العالمى الجديد ، الذى يتسم بالسيولة والتشكيل هو أن تحدد ملامحه ونظرياته بدقة للفهم السليم للأحداث وللتنبؤ بها وتوجيهها لصالح الأجندة المراد تحقيقها .

وكما ذكرت فإن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة تفصيلية ينشغل بها كاتب هذه السطور حيث إن التحليل الأولى للعديد من الأزمات الدولية للمفاوضات والصراعات الممتدة قد قادنى لرصد خيوط من نظريات متعددة .. فهناك :

نظريات صدام الحضارات :

ويتبع هذه النظرية نظريات أخرى مثل نظريات التحليل الثقافى فى العلوم السياسية واللغويات العرقية ونظرية المؤامرة وتنوعاتها ويتبع هذه النظرية منهجية قديمة وهى منهجية الاختلاف الدينى بين العرب والمسلمين والغرب المسيحى وكذلك تندرج نظرية أخرى مثل نظريات « البلقنة » ، « العثمنة » وتفاقم الصراعات العرقية .

نظرية التبعية الاقتصادية :

وهذه النظرية يتمخض عنها نظريات عديدة تجمع على اعتبار الغرب الأوروبى / الأمريكى مركزاً لتجميع فائض القيمة الاقتصادية العالمى على حساب دول الهامش ومنها دول (العالم الثالث) والوطن العربى والعالم الإسلامى .

نظرية التبعية الثقافية :

وهى مثل نظرية التبعية الاقتصادية ويتخذ منتهجيها نماذج الغرب لتطبيقها فى واقع ثقافى مغاير دون السعى لتكييفها أو استنباط نظرية تعبر عن الخصوصية الثقافية .

نظرية تفاعل النظم السياسية :

وهى نظريات مستحدثة فى مجال العلوم السياسية وتعويم العلاقات من منطلق كونها تعاونية أو صراعية بشكل مجرد ، وهذه النظرية تقتصر على الأبعاد السياسية الرسمية وشبه الرسمية ويغيب عنها تحليل العمق التاريخى .

نظرية الصراع بين التكتلات الإقليمية :

وهى نظرية مخالفة لنظرية صدام الحضارات إلى حد بعيد .. فهى تذهب إلى أن التكتلات الاقتصادية هى ما يحتاجه عالم اليوم والنمو السكانى وتحديات المستقبل ومشاكل البيئة وهى نظرية تحاول القفز فوق الاختلافات الثقافية والصراعات السابقة .

ويشاهد العالم بزوغ هذه النظرية فى عالم اليوم من خلال « الاتحاد الأوروبى » و « النمور » و « النفاتا » وربما « الشرق الأوسط » .. الذى لايزال يتأرجح بفعل عوامل كثيرة بين النظرية الأولى (صدام الحضارات) وبين نظرية التكتلات الإقليمية .. وربما ينتهى الأمر بمعادلات تجمع بين الاثنين وهذا كفيل بوقف قدرته التنافسية الكامنة فى ظل التكتلات الراهنة .

نظرية السياق الدولى الجديد أو نظرية الخوض فى السيولة الدولية :

وهذه النظرية هى نظرية سياقية أى تعنى بمحاولة فهم السياق الدقيق للنظام العالمى الراهن والمستقبلى والذى سيكون له تأثيراته وهذه النظرية تتداخل مع النظريات السابقة وهذه ثنائى القطبين (Bipolar System) وهذه النظرية تبحث فى مكنون العوامل الرئيسية المشكلة للنظام العالمى الجديد ومحاور هذه النظرية تتضمن مفاهيم وقيم مثل قيم ومعايير المؤسسات الدولية والدور الجديد الذى تلعبه وقيم نسبية الهوية فى عالم اليوم وتأثير مفهوم الدولة القومية National State وبزوغ مفهوم الكونية أو الكوكبية Globalism .

إن كل من هذه النظريات الرئيسية وما يتبعها من نظريات فرعية تحتاج إلى مزيد من الشرح والتفصيل ومحاولة فهم الكثير من ظواهر التفاعل الدولي وإدارة الأزمات في إطار مثل هذا الفهم وإذا ما عدنا لدراسة حالة التفاوض العربي الدولي بوجه عام لوجدنا أننا بحاجة لفهم تأثير هذه النظرية وملامحها على سياق التفاوض ولتمكننا من الحصول على رؤية دقيقة لطبيعة ما يحدث ومحاولة توجيه الأمور نظرياً وفعلياً بما يتمشى مع واقع أجندتنا ومصالحنا في عمليات التفاوض المختلفة . بل إن علينا أن نستخلص نظرية تفاوضية قابلة للتنفيذ والتحقيق وعلينا تنميتها باستمرار وبشكل ديناميكي يضيف إلى أسسها ومنطلقاتها . ولعل ونحن في سياق إدارة أزمة القدس المركبة ، أن نحاول تحديد معطيات أساسية على صعيدين رئيسيين ، أولهما على صعيد فك الاشتباكات الخاطئة في واقعنا العربي والإسلامي المتردد والمتفكك والذي يتسم بملامح لابد من تخطيها والتغلب عليها وأسواها على الاطلاق سعي الكثيرين لإيجاد حلقات من التناحر والصراع الداخلي واختلاق مجالات لا يمكن ولا يصح أن تكون موضع هذه التناحر مثل اصطناع التناقض بين العلم والدين والعالمية والخصوصية الثقافية والعروبة والإسلام .. والأخطر هو تراجع وتردي دور المؤسسات التي ينبغي أن تكون فاعلة وذات تأثير لإصلاح حالة التناحر هذه ولن استغرق طويلاً هنا فلقد كرست دراستين مفصلتين في هذا الإطار وهما كتابي أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي (١٩٩٢م) وكتاب « مقدمة في علم التفاوض السياسي والاجتماعي » (١٩٩٤م) وهما يمثلا محاولة تقنية لتوصيف أزمة التفاعل والتناحر القائم ، وكذلك فإن وصف الخروج من ملامح أزماتنا المزمنة وهو وصف تقني .. يحتاج إلى تفصيل الرجوع إلى المصدرين أعلاه .. أما بخصوص البعد الرئيسي الثاني الذي ينبغي أن نؤسس عليه منطلقات نظرية تفاوضية تستمد أطرها من الواقع العربي الإسلامي فهو هذا الصعيد الدولي ودراسة ما يطرح فيه باستمرار والتقاط ما قد يكون موضع ترويج لصالح أجندات معادية وهنا وفي هذه الدراسة سأكتفي بإلقاء الضوء على ملمح هام يتعلق بنظرية أخرى مهمة وهي :

نظرية الدائرة التاريخية :

وهذه النظرية من النظريات الهامة ولها منطلقاتها الهامة جداً كنظرية تعبوية تنبع من واقعنا وتاريخنا الطويل ... وهي كانت ولا تزال موضع التنفيذ و « الهجوم النظري »

عليها . من دوائر التنظير الخارجية وكذلك من بعض المنظرين فى الداخل الذين ينتقدون منطلق أن التاريخ لا يعيد نفسه نهائياً واليوم غير أمس وغير الغد ، ولقد بدأ الترويج القومى لهذا المنطلق من رسالة هنرى كيسنجر للماچستير والتى رأينا أن لقناعاته فى هذا الصدد ارتباطاً كبيراً بممارساته التفاوضية ومن الطريف أن نرى أن مهام كيسنجر التفاوضية الرئيسية جاءت فى سياق التفاعل مع من ؟.. مع الصين ، مع فيتنام قبلها ومع مصر ، ولعل كل هذه الدول تشترك بأن لها تاريخاً طويلاً وخصباً وهذا التاريخ هو قوة سلوكية كبرى وهذه القوة هى المصدر الكامن الذى يمكن لمثل هذه الدول من أن تقوم فى لحظات تاريخية بإعادة هياكل التفاوض بشكل أساسى ، ومن هنا ومن المهم ضرب فكرة ومدد هذا المصدر التاريخى .

ولعل الصراع الأمريكى الفيتنامى يعد مثالاً حياً لمقولة « أن التاريخ يعيد ذاته من واقع التفاعلات التفاوضية » .

وهكذا نرى أن النجاح فى التفاوض من أجل تحقيق حل للصراع العربى الإسرائيلى ، يعتمد على تكتيل القوى العربية والإسلامية وإدخالها بشكل جيد مع إدارة جيدة من هذه القوى للحوار مع إسرائيل لتحقيق الاستفادة من التصدى من التفاوض الجارى معها فى الوقت الحاضر .